

State of Kuwait



دولة الكويت

١٥ فبراير ٢٠١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالافتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٨٧ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.
مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

عبدالوهاب محمد الباطين

يوسف صالح الفضالة

د. خليل عبدالله أبل

عمر عبدالحسن الطبطبائي

مبارك هيف الجبرف

رجال اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

علي عويش
٢٠١١/١٧/١٥

اقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٨٧ مكرراً) إلى

القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

تُضاف إلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه مادة جديدة برقم (٨٧ مكرراً) بالنص التالي :

"تلتزم لجنة التصنيف بوضع فئة من ضمن فئات التصنيف لأصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ويلتزم المقاول الأجنبي أو المحلي بتخصيص ما لا يقل عن (٥%) من أعمال المقاول التي ترسي عليه على أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة المقيدون لدى الجهاز - إن وجدت- ويلتزم الجهاز إن لم يكن هناك أيّاً من أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة بنشر قرار إعفاء المقاول الأجنبي أو المحلي مع تبيان الأعمال التي لم يتم العثور على صاحب مشروع صغير أو متوسط للقيام بها. ويصدر الجهاز القواعد التنظيمية لأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة."

(مادة ثانية)

يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وذلك خلال فترة ستة أشهر من تاريخ العمل به.



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٨٧ مكرراً) إلى
القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة

إن اهتمام الدول في دعم وتهيئة المناخ المناسب لأصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة أصبح جزء لا يتجزأ من خطط التنمية للدول. وإستمراراً لذات النهج ودعماً للقوانين الأخرى الساعية لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة يأتي هذا الاقتراح والذي يهدف إلى تمهيد الطريق لهذه الفئة للدخول إلى قطاع المقاولات والأعمال الإنشائية وذلك من خلال إلزام المقاول المحلي والأجنبي بتخصيص ما لا يقل عن (٥%) من أعمال المقولة لأصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة مع إلزام لجنة التصنيف التابعة للجهاز المركزي للمناقصات العامة بوضع فئة جديدة تكون مخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة وذلك تسهياً للوصول لهذه الفئة. بالإضافة إلى ما سبق فإن التعديل يهدف إلى إلزام الجهاز بنشر أي إعفاء للمقاول الأجنبي أو المحلي في حال عدم توافر أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة للقيام بالأعمال المرتبطة بالمقولة. ويأتي هذا الإلزام إنطلاقاً من ضرورة إعطاء الضوء الأخضر للمبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة لسد الفراغ الموجود في السوق وكوسيلة لتحفيز المبادرين لتغطية هذا النقص في المستقبل.